الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج113/03(02/24)/10-خ(12741)

كلمة

معالي السيد خالد عسيلي

وزير الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (113)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 15 فبراير/ شباط 2024

معالي الأخ أحمد أبو الغيط المحترم، الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الأخ يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين

أصحاب المعالي والعطوفة

سعادة السفراء، الأمناء العامون المساعدين

الحضور الكريم مع حفظ الالقاب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أتوجه بالتهنئة لزميلي وصديقي معالي الوزير الأخ أبو جواد والمملكة الأردنية الهاشمية على ترؤسهم أعمال هذه الدورة، وأتقدم بالشكر لجمهورية اليمن على ترؤسها أعمال الدورة السابقة، والشكر للأمانة العامة والدول الأعضاء، وجميع العاملين على جهودهم وتحضيرهم لعقد هذا الاجتماع.

السيد الرئيس، الدول الأعضاء

نجتمع اليوم، بعد 130 يوما منذ بدء العدوان الاسرائيلي، و20 يوما منذ إصدار قرار محكمة العدل الدولية بحق إسرائيل لانتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية، والذي طلبت فيه المحكمة منع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة. وبتجاهل تام لقرار المحكمة والتزامات اسرائيل بموجب هذه الاتفاقية، تستمر بعدوانها على شعبنا في كافة محافظات الوطن، بمحاولة لتنفيذ مخططاتها بتهجير شعبنا وتصفية القضية الفلسطينية، في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشريف وقطاع غزة.

وتسعى حالياً إلى توسيع عملياتها العسكرية إلى محافظة رفح التي تشهد اكتظاظاً سكانياً ناجم عن استيعاب أكثر من 1.4 مليون نازح فلسطيني، في ظل تنديد وشجب دولي حول العواقب الكارثية، واعتبار ذلك تهديدا للأمن والسلم في المنطقة والعالم، وتجاوز لكل الخطوط الحمراء.

وبالتزامن أيضا مع محاولتها التخلص من الأونروا الشاهد الحي على جرائم هذا الاحتلال منذ النكبة ولغاية اليوم، بمحاولة لشطب حق العودة، وبتواطؤ مع بعض الدول التي أعلنت عن تجميد دعمها للوكالة التي تساهم حاليا بإغاثة شعبنا في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، فإنني أؤكد أن الوقت قد حان لتنفيذ قرار القمة العربية والاسلامية الطارئة المنسجم مع قرار محكمة العدل الدولية الملزم لجميع أعضائه، للعمل من أجل الانهاء الفوري للعدوان الإسرائيلي وكسر الحصار وتأمين وصول المساعدات الانسانية لشعبنا وضمان حمايته وأمنه.

وأؤكد أننا مستمرون في الحراك في المحافل الدولية كافة لمحاسبة دولة الاحتلال، ومساءلته لضمان عدم الإفلات من العقاب، وتحمله تبعات عدوانه على شعبنا وصولاً إلى إنهاء هذا الاحتلال، وإقرار حق شعبنا في تقرير مصيره في دولة فلسطينية ذات السيادة كاملة العضوية في الأمم المتحدة بعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس، الدول الأعضاء

أجندتنا لهذا الاجتماع طموحة، ولطالما كانت دولة فلسطين ملتزمة ضمن إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتطوير قواعد المنشأ وتيسير النقل والتجارة البينية، ولكن لا تنمية في ظل الاحتلال وفي ظل جرائمه وعدوانه، وقرصنته لمواردنا وأموالنا، ولا يمكن تحقيق الإصلاحات التي نطمح إلى تنفيذها كجزء من خططنا الوطنية، دون دعم ومساعدة الدول الصديقة والشقيقة، ومن هذا المجلس فإنني أدعوكم إلى تفعيل شبكة الأمان العربية لمواجهة المخططات الاسرائيلية ودعم صمود شعبنا في القدس وفي قطاع غزة وفي الضفة الغربية.

وأثمن موقف المجلس الموقر نحو اعتماد قرار بشأن إعداد وتنفيذ خطة استجابة طارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، بما يشمل برنامج لدعم الصادرات الفلسطينية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تشغيل للأيدي العاملة الفلسطينية، والعمل على خلق آلية لدمج وإعفاء طلاب فلسطين من قطاع غزة ضمن جامعات الدول العربية.

ختاما، نثمّن دور جامعة الدول العربية في مواقفها ودعمها للقضية الفلسطينية وأشكركم جميعاً، ووفقنا الله جميعاً من أجل خير شعوبنا.

رحم الله شهداء فلسطين والأمة العربية والإسلامية وفرّج الله عن أسرانا البواسل.